مجلة الدراسات التاريخية العسكرية

Journal of Military Historical Studies

المجلد 03/ العـدد 03 (خاص) نوفمبر 2021، ص 77 - 90

تاريخ الاستلام:2021/09/12 تاريخ القبول: 2021/09/25..

النشاط العسكري للثورة الجزائرية في تونس، التسليح أنموذجا 1954 . 1958

Military activity of the Algerian revolution in Tunisia, armament as a model 1954 - 1958

الدكتور: عبد الله مقلاتي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

abdalah19@yahoo.com

الملخص :

ارتبط النشاط العسكري للثورة الجزائرية على قاعدة تونس، وذلك باعتبارها قاعدة استراتيجية للتسليح والتمركز والتدريب، ومع تطور الثورة عرف نشاطها في مجال التسليح تزايدا ملحوظا، وفي هذا المقال نحاول دراسة مختلف جهود التسليح والنشاط العسكري وانماط الدعم المقدمة له، وأثره على تطور الثورة التحريرية، ونهدف من خلال الدراسة الى التعريف بجهود التسليح واكتشاف طبيعة النشاط العسكري الحيوي في قاعدة تونس، وخاصة خلال المرحلة الاولى النشطة للثورة التحريرية.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية؛ تونس؛ التسليح؛ الأسلحة.

Abstract:

The military activity of the Algerian revolution was linked to the base of Tunisia, as it is a strategic base for armament, concentration and training, and with the development of the revolution, its activity in the field of armament increased significantly. Through the study, to introduce the armament efforts and discover the nature of vital military activity at the Tunis base, especially during the active first phase of the liberation revolution.

Keywords: Algerian Revolution;

المؤلف المرسل: د. عبد الله مقلاتي، الإيميل: abdalah19@yahoo.com

مقدمة:

اعتمدت الثورة الجزائرية في نشاطها العسكري على القواعد الخلفية، حيث نهضت السواعد الحدودية بدور مهم في التمركز والتدريب والتسليح، ومثل محور الحدود الشرقية رافدا مهما لتمرير الأسلحة لمنطقة الحدود والولايات الداخلية، وفي هذا المقال نحاول دراسة طبيعة هذا المنفذ الحدودي ودوره في ادخال الاسلحة، ومعرفة مختلف خطوط الامداد والصعوبات التي واجهتها ودور السلطات التونسية في دعم نشاطها، وقد تناولنا نشاط التسليح قبل وبعد تونس، وخلال مرحلة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة الجزائرية الأولى الى غاية نهاية عام 1958.

1 . التنسيق الجزائري التونسي في إطار وحدة المغرب العربي

قام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي كان يشرف على اقتناء وإيصال الأسلحة بتكريس كل الجهود والتنسيق مع المعارضة اليوسفية لإنجاح مهمة تسليح الثورة، وكان أحمد بن بلة على اتصال وثيق بالقيادة المصرية التي قدمت كميات معتبرة من الأسلحة تم جمعها وتخزينها بليبيا على أن يتم نقلها بواسطة ثوار الأوراس بالتعاون مع أنصار صالح بن يوسف إثر اتفاق بن بلة مع بن يوسف للاستعانة بالتونسيين في إدخال الأسلحة وإيصالها إلى الحدود الجزائرية التونسية، وتكثفت الاتصالات بين المعارضة التونسية وقادة الأوراس بغرض تأمين وصول الأسلحة، ويشير الباحث عبد الحميد زوزو استنادا إلى وثائق محلية توصل إليها إلى أن اتصالات عديدة انتظمت بين شيحاني بشير والطاهر الأسود بناحية سوق اهراس، "والوثائق نفسها تذكر اجتماع 18 مايو من نفس السنة (1955) بجبل بوجلال الذي ضم أكثر من 80 مسؤولا بحضور الطاهر الأسود من تونس وشيحاني بشير من الجزائر ومولاي عبد الله من المغرب" [1].

ويظهر أن هذا الاجتماع التنسيقي تم بتوجيه من لجنة تحرير المغرب العربي وممثليها بالقاهرة من أجل التنسيق لخلق جبهة كفاح مشتركة، وهو يأتي مباشرة إثر اجتماع بن بلة مع صالح بن يوسف في أفريل 1955، وقد سهلت المخابرات المصرية مهمة إحياء الكفاح المسلح بتونس واتصل فتحي الديب بقائد المقاومة الطاهر الأسود، وضبط معه خطة لمهاجمة القوات الفرنسية وتنسيق العمل بين الجبهتين التونسية والجزائرية، وأكد الطاهر الأسود الالتزام ببذل كل الجهود لتوصيل الأسلحة والذخيرة المطلوب إيصالها للجزائريين [2] .

وقد تم تمرير عدة قوافل من الأسلحة عبر الجنوب التونسي إلى مناطق الأوراس لكنها لم تكن كافية أمام تزايد احتياجات الجزائريين من السلاح، ويوضح بعض مجاهدي القاعدة الشرقية في هذا الصدد أن جيش التحرير التونسي كان يعبر الحدود التونسية الجزائرية ويخوض المعارك إلى جانب جيش التحرير الوطني ضد الجيش الفرنسي، ويؤكد جمال قنان أن معركة أم العرائش التي خاضها التونسيون والجزائريون تعتبر "خير دليل على دور دول المغرب العربي في تدعيم وتعزيز الثورة الجزائرية" [3].

وخلال شهر فيفري 1956 انعقد اجتماع لقادة جيوش التحرير بأقطار المغرب العربي في القاهرة، حضره عن الجانب الجزائري أحمد بن بلة وعن الجانب التونسي الطاهر الأسود وبشير الصباح، وتم خلاله تدارس الموقف

بالشمال إفريقي والتأكيد على ضرورة الإسراع بتزويد الجزائريين باحتياجاتهم من الأسلحة، كما تعهدت الأطراف الثلاث باستمرار الكفاح المسلح وتوحيده إلى غاية تحرير كامل المغرب العربي [4]، ولعل هذه التعهدات والالتزامات هي التي حتمت على عناصر المعارضة اليوسفية مواصلة النضال والعمل التنسيقي مع الجزائريين رغم إعلان استقلال تونس في مارس 1956، وهي نفسها التي جعلت الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقادة الأوراس يواصلون التعامل مع المعارضة اعترافا بخدماتها المهمة في تمرير الأسلحة، ولم يكن من السهل عليهم الاعتراف بحكومة بورقيبة.

وخلال شهر مارس سنة 1956 تم نقل دفعتين هامتين من الأسلحة وعرفت الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا لتهريب الأسلحة وإيصالها لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية الجزائرية، حيث زودت جبهتي الأوراس والقاعدة الشرقية بكمية هامة من الأسلحة دعمت قدراتهما، وقد هربت بالطرق السرية سواء من طرف الجزائريين أم بالتنسيق مع أنصار صالح بن يوسف، فقد اتصل محساس بثوار النمامشة وعمار بوقلاز واتفق معهم على تعيين عدد من السائقين لنقل الأسلحة عبر السيارات بعد أن منحت لهم هوية ليبيين وتجار تونسيين [5]، واتخذت قوافل الأسلحة مسالك باتجاه الشمال عن طريق العاصمة تونس ثم مرورا إلى القاعدة الشرقية، وعن طريق الوسط مباشرة إلى ثوار النمامشة، وأصبح مرور الأسلحة يتركز بمناطق الجنوب نظرا لانحصار المعارضة التونسية بها، غير أن هذه المهام السرية كانت مكلفة وغير مأمونة تعترضها القوات الفرنسية وكذا رجال الحرس التونسي [6]، وبخصوص موقف بورقيبة وأنصاره من نشاط الثوار الجزائريين فقد كانوا غير مرتاحين للتعاون القائم بين الجزائريين والمعارضة اليوسفية ويتبرمون من الفوضى والمشاكل التي يثيرونها فوق التراب التونسي، واشتكت حكومة بورقيبة من تعدد المتحدثين باسم الثورة، وكان عبد الحي الأوراسي هو المسؤول العسكري عن تمرير الأسلحة بتونس أرسله شيحاني بشير بموافقة ابن بلة ولم يكن يتفاهم مع أنصار بورقيبة [7].

2-مهمة تسليح الثورة بعد استقلال تونس

في بداية سنة 1956 طلب المسؤولون التونسيون من جماعة جبهة التحرير الوطني بالداخل إيفاد مسؤول يسوي المشاكل القائمة بتونس، فكلف عبان رمضان حامد روابحية للسفر ومعاينة الوضع هناك، فوصل هذا الأخير إلى تونس في مارس 1956 واتصل بالوزيرين الباهي الأدغم والطيب المهيري، الذين اشتكا له تعامل الجزائريين مع المعارضة وشرحا له ما ينتظره المسؤولون التونسيون من قيادة الثورة ملخصا في أمرين:

- أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونسي قاعدة خلفية للاستراحة وألا يحولونه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.
- أن يلتزموا الحياد بخصوص الخلاف الدائر بين أنصار بورقيبة وأنصار ابن يوسف.

وعليه اتصل روابحية بالمسؤول العسكري عبد الحي الأوراسي وقدمه للمسؤولين التونسيين على أن يكون المتعامل الرسمي مع الحكومة التونسية، إلا أن هذه الأخيرة اشتكت مرارا من استمرار تعاون عبد الحي مع المعارضة،

ومن إثارته للمشاكل بتونس وطلب عبان رمضان من روابحية وآيت احسن الالتحاق بتونس كممثلين لجبهة التحرير الوطني، وعند وصولهما إلى تونس في ماي 1956 رفض عبد الحي وجماعة الأوراس الاعتراف بهما بحجة أنهم يأتمرون بتوجيهات الوفد الخارجي، وإثر خلافات عديدة أقدم عبد الحي على سجن مبعوثي الداخل، وتدخلت القوات التونسية لتفرج عن روابحية وآيت احسن واعتقلت عبد الحي وجماعته [8]، ومثل هذا الإجراء للسلطات التونسية اعتبره البعض تدخلا في شؤون الجزائريين، في حين كانت تهدف منه إلى إنهاء الفوضى وفرض الاحترام إثر ظهور الخلاف بين جماعة الداخل والوفد الخارجي بقاعدة تونس.

إن الصراع بين الداخل والخارج تكرس إثر إيفاد الأمين دباغين إلى القاهرة وتكليفه بالإشراف على البعثة الخارجية، وكانت مسألة مع من يتم التعامل السياسي في تونس محل خلاف بين ابن بلة ومحمد خيضر المتمسكين بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي وبين دباغين المقتنع بأن التعامل مع أنصار بن يوسف قضية خاسرة بعد أن سيطرت الحكومة التونسية على الوضع، وكان المسؤولون التونسيون قد عقدوا اجتماعات مع دباغين وتوفيق المدني بالقاهرة، عبروا فيها عن استعداد الحكومة التونسية للتعامل مع الجزائريين وتقديم مساعداتها لتمرير الأسلحة بدل الاعتماد على المعارضة [9]، وتقرر خلال اجتماع البعثة الخارجية للجبهة في أوت 1956 تأكيد ضرورة التعامل مع الحكومة التونسية والوصول معها إلى اتفاقية تعاون لتمرير الأسلحة، وكلف بن بلة لتعيين مسؤول جديد على قاعدة تونس للتكفل بأمر السلع [10]، فعين أحمد محساس – أحد الموالين له – كمسؤول لجبهة وجيش التحرير الوطني بتونس.

وعندما انعقد مؤتمر الصومام تمت مناقشة الوضع العام بالمغرب العربي وأكد على ضرورة تفعيل التنسيق الحكومي والشعبي مع تونس، وعلى صعيد الوضع العسكري تم التعرض لمسألة التسليح والتموين وأسباب عدم وصول الأسلحة لولايات الداخل واتخذت قرارات هامة للتكفل بمهمة تمرير الأسلحة وأرسل عمار بن عودة إلى تونس للقيام بهذه المهمة [11].

استطاع محساس أن يكسب ثقة وحدات جيش التحرير الوطني بمناطق الحدود الشرقية لكنه لم يستطع أن يوطد نظام تلك الوحدات المتفرقة التي تقوت بالسلاح وتريد الاستقلال عن الولايتين الأولى والثانية فأقر محساس إنشاء القاعدة الشرقية كقاعدة لتمويل الثورة بالسلاح، وكسب حوله قائدها عمار يوغلاز، وأقام علاقات وطيدة مع بعض المسؤولين التونسيين غير أن حكومة بورقيبة لم تكن تقدم له دعمها إلا مقابل القطيعة مع عناصر المعارضة اليوسفية وفرض احترام الجزائريين للسيادة التونسية [12].

وإثر التحاق ابن عودة للقيام بمهمته في تونس اجتمع بمحساس وبوقلاز ووجد إعراضا منهما وكانت حادثة اختطاف ابن بلة ورفاقه في هذه الفترة قد جعلت محساس يتمسك بمسؤولياته ويعارض مبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ [13]، فالتحق ابن عودة بليبيا واستطاع استمالة مسؤول مخازن الأسلحة بها محمد الهادي عرعار وباشر مهمة

نقل الأسلحة إلى تونس وأدخل أول شحنة بنجاح في اتجاه الحدود الشرقية ويذكر ابن عودة أنه عقد اجتماعا مع بوقلازوشريط والهامل بتونس في 3 نوفمبر 1956وأقنعهم بالعمل معه [14]، غير أن هذه الجماعة كانت موالية لمحساس وسرعان ما استجابت لتأييده في معارضة لجنة التنسيق والتنفيذ إذ طالبت في اجتماع لها في ديسمبر 1956 بإبعاد ابن عودة ومزهودي عن تونس موضحة بأنها ستتكفل بإيصال الأسلحة إلى الداخل وعارضت قرارات مؤتمر الصومام [15].

إن هذا الوضع بتونس سبب مشاكل للحكومة التونسية واعتبرته لجنة التنسيق والتنفيذ خروجا عن طاعتها وانتقل الأمين دباغين في ديسمبر 1956 إلى تونس ليشرح للمسؤولين التونسيين حقيقة الوضع، ويفند افتراءات محساس وطعنه في قرارات مؤتمر الصومام، لكنه وجد التونسيين مترددين في اختيار الموقف ويناورون لكسب الورقة الرابحة [16]، وأرسل أوعمران [17] لمعالجة الوضع المتردي بتونس والاتصال بالحكومة التونسية كمسؤول عن الجبهة فوجد التونسيين مستعدين للقبول به كمحاور قصد إعادة النظام وفض المشاكل التي تسبب فيها محساس وجماعته.

وتصدى أوعمران لهذا الوضع الذي كان حرجا بالنسبة للثورة الجزائرية وللحكومة التونسية، واستطاع بكل حزم السيطرة على الموقف واعتقل محساس وجماعته وفرض النظام على الحدود الشرقية، وكما سهلت السلطات التونسية هروب محساس من سجنه أخذت بيد لجنة التنسيق والتنفيذ في فرض سيطرتها على الموقف بتونس، ووفرت بذلك لنفسها سياسة بديلة سادها النظام والتعاون [18]، وذلك بعد فترة اضطراب أثرت على مهمة وصول الأسلحة.

وتفرغ أوعمران منذ بداية سنة 1957 لمهمة التموين بالأسلحة والذخيرة ونقل الشحنات المتواجدة بليبيا عبر التراب التونسي لتسلم إلى وحدات القاعدة الشرقية التي حددت مهامها الأساسية في إيصال الأسلحة إلى ولايات الداخل، وكان أول عمل أنجزه هو التفاوض مع الحكومة التونسية بهدف الاستفادة من مساعداتها وإيجاد آليات محكمة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة [19]، وقد كان المسؤولون التونسيون تباحثوا مع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة حول مشروع اتفاقية لتمرير الأسلحة عبر تونس لكن الظروف لم تسمح بتوقيعها [20] وفي 28 جانفي 1957 قام دباغين والمدني بعقد اتفاقية مع ممثلي الحكومة التونسية تتعلق أساسا بتنسيق الجهود لضمان تمرير الأسلحة والذخيرة عبر تونس اعتمادا على المساعدات التونسية إلى وتضمنت الاتفاقية ست بنود كما أوردها أحمد توفيق المدني وهي:

- الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينهم الجبهة لتسلمها.

- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.

- تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأنه لن يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

- لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أي مشاركة خارجة عنهما.

- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي، وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس بورقيبة على هذا النص النهائي، بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية [21].

وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل أوعمران والحكومة التونسية بتونس في فيفري 1957، واتخذت الإجراءات العملية لتنفيذ بنودها وإنشاء لجنة مشتركة تشرف على تمرير الأسلحة، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية في غاية السرية وعليه اختلفت المصادر في إيراد بنودها [22]، ولعل الطرفين أجريا تعديلات على الاتفاقية السابقة وأدخلا إجراءات أخرى مع مرور الوقت تدل عليها وقائع نقل الأسلحة.

لقد حققت هذه الاتفاقية الهامة مكاسب للجانبين فالحكومة التونسية اهتدت إلى بديل سياسي متفهم ويعترف بسيادة الدولة التونسية وهو لجنة التنسيق والتنفيذ ممثلة في شخص أوعمران المسؤول العسكري بتونس بعكس المتعامل السابق محساس ومجموعات الأوراس والقاعدة الشرقية الذين تسببوا في مشاكل للحكومة التونسية الفتية ولم يقطعوا صلاتهم بأنصار صالح بن يوسف [23] ، أما لجنة التنسيق والتنفيذ فحققت تعاون السلطات التونسية ودعمها في تمرير الأسلحة والذخيرة واعتماد أراضي الحدود التونسية كقواعد خلفية للمجاهدين وإرساء تنظيمها وقواعدها العسكرية بقاعدة تونس.

وهذا التعاون التونسي الجزائري قضى على جيوب المعارضة اليوسفية وأنهى الخلاف المتفاقم بين جماعة الخارج ولجنة التنسيق والتنفيذ حيث تفرغت هذه الأخيرة لإعادة النظام بالمناطق الحدودية الجزائرية كونها أرضية استراتيجية لمرور الأسلحة وهي المهمة التي ستوكل إليها بعد أن قررت لجنة التنسيق والتنفيذ اتخاذ الإجراءات التالية:

-كلفت أوعمران بالاتصال بقادة الوحدات العسكرية لنواحي القالة وسوق اهراس الذين أعلنوا استقلال منطقتهم وشكلوا ما يعرف بولاية سوق اهراس، فاجتمع بهم أوعمران وأعلمهم أن إنشاءهم لولاية في هذه الرقعة الضيقة يتنافى مع مقررات الصومام رغم توفر الوحدات العسكرية والهيكل التنظيمي، وأقنعهم برغبة قيادة الثورة في تسمية

ولايتهم بـ "القاعدة الشرقية " وأن تكون مستقلة عن الولايتين الأولى والثانية وتسند إليها مهمة تموين ولايات الداخل بالأسلحة والذخيرة [24]، ونشطت القاعدة الشرقية في تأدية هذه المهمة وباشرت قوافلها إمداد المناطق الداخلية بالأسلحة طوال سنة 1957، وأنيطت بها مهام عسكرية أخرى كالتدريب وإيواء القوافل القادمة من ولايات الداخل وتزويدها بالأسلحة.

- انتدبت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد عميروش لحل مشاكل ولاية أوراس النمامشة وفرض احترام فصائل النمامشة بقرارات مؤتمر الصومام، ثم عينت محمود الشريف قائدا للولاية الأولى ولم تعترف قطاعات الأوراس المتفرقة بسلطته إلا بعد إجراءات حازمة أعادت النظام للولاية الأولى [25].

- عينت لجنة التنسيق والتنفيذ أوعمران مسؤولا عن التسليح وكلفته بالإشراف العسكري على قطاع الشرق (تونس وليبيا) فبذل جهودا معتبرة لنقل مخزون الأسلحة المتواجد بليبيا وتمريره إلى تونس، كما تتبع مختلف خيوط شبكة الإمدادات والتموين التي أنشأها ابن بلة من قبل [26] وتحصل على كميات هائلة من الأسلحة من مصر وأوروبا، وقد عين ابن عودة نائبا له بتونس ومنصور بوداود نائبا عنه بالمغرب [27].

واستطاعت جبهة التحرير الوطني إقامة علاقات تنسيق وتعاون مع السلطات التونسية، واتخذت الإجراءات الكفيلة للحفاظ على هذه العلاقات سواء المدنية أم العسكرية، ففي حين كلف الرائد قاسي [28] بالإشراف على بعثة جبهة التحرير الوطني بتونس، كان أوعمران وابن عودة ينسقان النشاط العسكري بين وحدات جيش التحرير للحدود الشرقية والحرس التونسي، وهذا العمل التشاوري والتنسيقي حافظ على طبيعة التضامن بين الجزائريين والتونسيين، وسهل مهمة تمرير شحنات هائلة من الأسلحة بعكس الأسلوب القديم في التهريب [29].

لقد قدمت الحكومة التونسية مساعداتها لتسهيل مهمة نقل الأسلحة، وكلفت أعضاء من الحزب الدستوري وعددا من المسؤولين الإداريين للقيام بمهمة التنسيق مع الثوار الجزائريين والالتزام بالاتفاقية المبرمة معهم في هذا الشأن، ويؤكد اوعمران أن الثورة الجزائرية تلقت كل المساعدات من تونس في لأداء مهمة تمرير الأسلحة [30]. فقد كان ابن عودة يشرف على نقل قوافل الأسلحة من ليبيا إلى الحدود التونسية لتسلم في منطقة بن قردان إلى لجان الحرس التونسي ليتم نقلها إلى الحدود التونسية الجزائرية، وقد كانت القوات الفرنسية متمركزة على طول الحدود الليبية التونسية وتشكل إزعاجا كبيرا لعملية تهريب الأسلحة وإدخالها إلى تونس "وكان والي مدنين (محمد الأمين) يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد الثكنات الفرنسية" واقترح ابن عودة على الوالي أن يكلم حكومته في مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مراكزها بشوشة وبن قردان، وفعلا طلبت الحكومة التونسية ذلك وكان لها ما أرادت " وخلا الجو للثوار الجزائريين ليواصلوا عمليات تهريب الأسلحة بعيدا عن أعين القوات الفرنسية" [31]، واتخذت منطقة بني قردان مركزا رئيسيا لتخزين الأسلحة حيث تقوم قوات الحرس التونسي بنقلها عبر اتجاهين؛ جزء منها يمر عبر مناطق الجريد إلى مدينة الرديف ليسلم إلى ثوار الأوراس والجزء الأكبر يأخذ طريقه إلى العاصمة

تونس بواسطة الشاحنات، حيث يخزن بحمام الأنف وتقوم فرق أخرى بمهمة توصيله إلى الحدود التونسية الجزائرية عبر ثلاث اتجاهات، حيث مخازن جيش التحرير الوطني بالكاف ونقرين – تسلم إلى ثوار القاعدة الشرقية – ، وبتالة حيث تسلم إلى ثوار أوراس النمامشة [32].

وتواصلت مهمة تمرير الأسلحة بالتنسيق مع المسؤولين التونسيين طوال سنة 1957 وبعدها أدخلت تعديلات على خطوط المواصلات التي أصبحت مسموحة لمرور الثوار الجزائريين، وتعرض هذا التنسيق لبعض الصعوبات بحسب الظروف وطبيعة العلاقات بين الطرفين.

وفي إطار سياسة التنسيق قام بعض المسؤولين في الحكومة التونسية بخدمات معتبرة لصالح الثورة الجزائرية، ويمكننا الحديث عن شخصية تونسية أحرزت على ثقة مسؤولي الثورة فيما يخص الأسرار التنظيمية والتكفل بتسليم الأسلحة والذخيرة كما تدل على ذلك المراسلات والاتصالات التي قامت بها المنطقة السادسة للولاية الأولى مع معتمد تالة علي المرزوقي [33] المشرف على تسليم مخزون الأسلحة والذخيرة لثوار الأوراس، وقد أورد الباحث محمد قنطارى عددا من الوثائق المهمة والمراسلات بين ولاية أوراس النمامشة والمرزوقي دون أن يعالج قيمتها التاريخية[34]، وجملة هذه الوثائق تؤكد لنا على التعاون الوثيق بين المسؤولين التونسيين وقيادة الثورة وعلى التنسيق المحكم بينهما بخصوص تمرير الأسلحة عبر إحدى المناطق الرئيسية للتخزين بتونس نورده كصورة حية تؤكد على أهمية اتفاقية تمرير الأسلحة السالف ذكرها.

كان المرزوقي يشرف شخصيا على تخزين الأسلحة القادمة من العاصمة تونس ويقوم بتسليمها لمسؤولين جزائريين معينين لهذه المهمة إذ تبين وثيقة مؤرخة في 28 ماي 1957 وصل تسليم قائمة خرطوش وقنابل وألبسة وبنادق التي سلمها المرزوقي إلى مسؤول منطقة تبسة صالح إسماعيلي، ويعترف هذا الأخير في برقية موجهة إلى المرزوقي بالجهود التي يبذلها لصالح الثورة الجزائرية، وأنه استطاع أن يحصل على 53 بندقية ضاعت للجنود الجزائريين بمنطقة الحدود في أواخر شهر أفريل 1958.

وتوضح هذه الوثائق طبيعة العلاقات الأخوية بين الطرفين وتشير إلى جو التضامن والتعاون التنسيقي، ففي رسالة موجهة إلى المرزوقي بتاريخ 20 جوان 1958 هنأ مسؤول مجلس الحدود علي شكري تونس والتونسيين على الخطوة العظيمة المحققة والمتمثلة في جلاء القوات الفرنسية عن بلادهم مؤكدا أن سيادة تونس التامة " تعتبر نصرا للجزائر"، كما كان المجهود النضالي للمرزوقي محل شكر وتقدير من طرف قيادة الولاية الأولى التي وجهت له برقية ردا على رسالته المؤرخة في 18 جويلية 1958 والتي يبدو أنه وجه فيها إرشادات تنظيمية واقترح تكوين لجنة لم نستطع تحديد مهامها وردت قيادة الولاية الأولى بالإيجاب موضحة أن ذلك سيتحقق عن قرب وسترسل من يتكلف بالمهمة، وذكرت "... ونحن إذ نشكركم بملء القلب على إرشاداتكم الثمينة وعلى أعمالكم الجليلة التي قدمتموها في سبيل القضية الجزائرية" [35].

ويمكن القول على ضوء عينة الوثائق هذه أن مهمة تسليم الأسلحة والذخيرة وتبادل المشاورات والتنسيق بين معتمد تالة المرزوقي وولاية أوراس النمامشة كانت تتم في جو أخوي وحققت مكاسب مهمة لفائدة الثورة دون أن تشوبها خلافات أو عراقيل كما كان يحدث بمناطق الحدود الشمالية، والمؤكد لدينا أن المناطق الشمالية التي تشرف عليها القاعدة الشرقية كانت تستقبل كميات هائلة من الأسلحة بالتنسيق مع المسؤولين التونسيين بمركزي الكاف ونقرين تزودت بها مناطق الولايات الداخلية [36].

3- دور قاعدة تونس في التسليح والنشاط العسكري

لقد استفادت الولايات الداخلية (الثانية والثالثة والرابعة) من قوافل الأسلحة القادة من تونس بكميات متفاوتة، وقد أكد بعض المسؤولين في الولاية الثانية أن ولايتهم لم تكن تتحصل إلا على عدد قليل من الأسلحة حتى سنة 1958 رغم أن هذه الولاية هي الأقرب إلى القاعدة الشرقية [37] ، ويفسر ذلك باعتبار أن أغلب قوافل الأسلحة كانت تتجه للولايتين الثالثة والرابعة نظرا لازدياد نفوذهما بتونس، ويؤكد إبراهيم العسكري أن مجموع قطع الأسلحة التي سلمتها القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية سنة 1957 حسب الوثائق الرسمية المحفوظة لدى أحد مسؤولي القاعدة الشرقية بلغت 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات ومدافع الهاون بالإضافة إلى الذخيرة [38]، ويذكر أن مجاهدو الولاية الثانية كانوا يسهلون مرور هذه القوافل عبر منطقتهم وبادروا بتشكيل قوافل لجلب الأسلحة من تونس بأنفسهم كما أبقوا كتيبتين بتونس لتمثيل الولاية الثانية.

وخلال نهاية سنة 1957 أصبح لكل ولاية تمثيل عسكري بالحدود وتشكلت لجنة مشتركة من ممثلي الولايات (1- 2 – 3 – 4) تشرف على تقسيم الأسلحة وإرسالها إلى الداخل وتزايدت الفرق والكتائب التي كانت ترسل بها الولايات لطلب الأسلحة من تونس، إلا أن هذه الحركية النشطة لتمرير الأسلحة سرعان ما جابهتها مخاطر المراقبة الفرنسية على الحدود، وأمست طريق الشرق صعبة للغاية بعد سنة 1958 [39]، إذ أدرك العدو الفرنسي خطر هذه القوافل وكذا عواقب إصرار تونس على موقفها في دعم الجزائريين فقررت الحكومة الفرنسية إقامة المناطق المحرمة على طول منطقة الحدود الجزائرية التونسية وإنشاء خط موريس المكهرب وتكثيف المراقبة العسكرية في محاولة منها لعزل الجزائر عن تونس وعن العالم الخارجي، ليسهل عليها القضاء على الثورة وحصرها بالداخل [40].

ونظرا لمخاطر خط موريس فإن جيش التحرير الوطني اتخذ عدة تدابير لإعداد وتخطيط عمليات عبور قوافل الأسلحة، لكن ذلك كلف مشقات كبيرة في العمل وخسائر في الأرواح مما أخر وصول شحنات الأسلحة إلى المجاهدين بالداخل، وقد عبر العقيد أوعمران مسؤول التسليح آنذاك عن التكاليف الباهظة والتضحيات الجسام لقوله: "إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد أفراده وتسليحه يتعرض حاليا لخسائر كبرى: أكثر من 6000 مجاهد سقطوا في شهرين في منطقة دوفيقيه، إذ زاد العدو من وسائله وإمكانياته وكيف تكتيكه، وإذا كنا استطعنا في العام المنصرم أن ندخل مقدارا ضخما من الأسلحة فإن تجديد التسليح والتموين بالذخيرة أصبحا

بالغي الصعوبة حاليا بسبب إقفال الحدود" [41]، وهكذا أصبحت محاولات اختراق خط موريس تكلف خسائر فادحة ولم يكن مسؤولو الثورة يتصورون مدى الخطورة التي تسببها الأسلاك الشائكة فلم يتخذوا الإجراءات التي تعرقل إنجازها بمثل حزمهم على اختراق الأسلاك الشائكة وحقول الأنغام.

إن هذه العمليات لاختراق لخطوط الموت كانت بسيطة وتطورت أساليبها باستعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الشائكة ومتفجرات البنغالور (Les Bengalors) لفتح فجوات المرور، واعتماد تدريب الجنود على طرائق العبور [42]، كما شكل جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية فيلقا ضم أربعة كتائب (حوالي 700 جندي) من خيرة عناصر الفيالق الثلاث الأخرى مهمته مراقبة خط موريس وقطع الأسلاك ونزع الألغام في منطقة النبائل من أجل تسهيل المرور وحراسة كتائب تموين الولايات بالأسلحة، وبعد محاولات ناجحة وقع هذا الفيلق تحت محاصرة القوات الفرنسية وأدارت معه معركة كبرى في شهر ماي 1958 أبيد فيها الفيلق الرابع ولم يبق منه ومن الكتيبتين المرافقتين له سوى عدد قليل من الجنود [43] وأصبح اختراق خطي شال وموريس خلال النصف الثاني من سنة 1958 يسبب خسائر كبرى واضطرت قيادة الثورة إلى إيقاف إرسال قوافل جلب الأسلحة واكتفت بالمصدر الأولي للسلاح وهو العدو نفسه [44].

هذا في حين تجمعت الأسلحة بالحدود الشرقية وتضاعفت أعداد جيش التحرير الوطني بالأراضي التونسية وأقيمت قواعد خلفية للتدريب والتمركز وازداد الاهتمام أكثر بتسليح جيش الحدود الشرقية بالمعدات والأسلحة الحديثة، ونتيجة تحسن العلاقات مع تونس منذ سنة 1960 فقد قدمت هذه الأخيرة التسهيلات اللازمة للنشاط العسكري بأراضيها وسمحت بمرور قوافل الأسلحة، مما مكن جيش الحدود الشرقية من دعم قدراته بالأسلحة والمعدات الأجنبية الحديثة بما في ذلك الأسلحة الثقيلة والنصف ثقيلة، إذ لم تمانع السلطات التونسية دخولها رغم التهديدات الفرنسية كما سمحت باستقبال السفن الأجنبية بموانئها وأدخلت خلال الفترة من يفري 1960 إلى ماي 1961 شحنات كبيرة من الأسلحة إلى جيش الأركان الشرقية، واستفادت الحكومة الجزائرية المؤقتة من الاتفاقية الموقعة مع الحكومة التونسية في ديسمبر 1960، والمتعلقة بإعفاء سلع وتجهيزات جيش التحرير الوطني من الضرائب والرسوم الجمركية [45].

وقد استحسن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف من تونس رغم أن السلطات التونسية كانت تفرض رقابتها على كل أنواع الأسلحة التي تصل هيئة الأركان العامة وتضمر عدم ارتياحها لمرور تلك الكميات المعتبرة من الأسلحة والعتاد، ومهما يكن فإن مهمة مرور الأسلحة ارتبطت بشكل أساسي بطبيعة العلاقات التي تربط جهة التحرير الوطني بالنظام التونسي، ذلك لأن هذا الأخير لم يكن ليتوانى في فرض ضغوط على الجزائريين كلما ساءت العلاقات فيبادر لاحتجاز قوافل الأسلحة ويعطل مرورها وحدثت هذه الإجراءات خاصة خلال سنتي 1958 و1961، إذ صودرت

كميات كبيرة من الأسلحة في جوان 1958 إثر خلاف "إيجلي"، وكررت عملية مماثلة بعد ذلك بخمسة أشهر، وصودرت أسلحة أخرى في جوان 1961ومنعت تمرير الأسلحة إثر حادثة اسر الطيار الفرنسي في جويلية من نفس السنة [46].

وكانت هذه الإجراءات التونسية تثير حفيظة جيش التحرير الوطني خاصة عندما يكون في وضعية صعبة، ولم تراعي السلطات التونسية هذه الظروف بقدر ما كانت تؤكد على وجوب احترام السيادة التونسية، ولم تكن تلك الإجراءات تشفع المساعدات العريضة التي قدمتها للثورة الجزائرية في نظر مقاتلي الحدود في حين أن الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت تتدخل في كل مرة لمهادنة النظام التونسي، ويمكننا في هذا الشأن أن نشير إلى قضية هامة يتعلق الأمر بالمقابل الذي كان يقدم للسلطات التونسية للتكفل بمهمة نقل الأسلحة داخل أراضيها، فمعلوم أن هذه المهمة التي كان يتكلف بها الجيش التونسي تتطلب مصاريف كبيرة، ولا تشير مصادرنا فيما إذا كانت تونس تنقل هذا السلاح مجانا أو بالمقابل كما أن الاتفاق المبرم في بداية سنة 1957 لم يتعرض لهذه المسألة، وهذا السكوت المطلق يضعنا أمام احتمالين، فإما أن السلطات التونسية كانت تنقل الأسلحة مجانا وإما أن الاتفاق بشأن هذه المسألة ظل سريا ومقتصرا على عناصر الحكومة الجزائرية المؤقتة، لكن ذلك لم يمنع قيادة هيئة الأركان العامة في إظهار انتقادها للحكومة الجزائرية المؤقتة والنظام التونسي من إثارة هذه القضية في أوساط الجنود والادعاء بأن تونس لا تقدم شيئا بدون مقابل.

ويكفي أن نوضح أن إثبات ذلك أمر صعب لكننا نلفت الانتباه إلى أن بعض مجاهدي جيش الحدود أكدوا أن الحكومة التونسية كانت تأخذ ما يعادل 10% من الأسلحة الجزائرية كمقابل لتمريرها إلى الحدود[47]، وأوضح عادل نويهض مقيما دور تونس في تسهيل مرور الأسلحة مشيرا أن تونس " لم تكن أكثر من مقر للثوار وممر للسلاح المتدفق من مصر بعد عبوره في ليبيا، وقد علمت وقتذاك، كما تأكدت فيما بعد، أن تونس كانت تتقاضى نسبة مئوية على السلاح الذي يعبر داخل أراضيها، وكان هذا شرطا متفقا عليه بين قادة الثورة والحكومة التونسية"[48].

خاتمة:

ويتبين لنا مما سبق ذكره أن قاعدة تونس حظيت بمكانة هامة خلال الثورة التحريرية باعتبارها الواجهة الأساسية لمرور الأسلحة والمركز الحيوي لنشاط القواعد الخلفية، ويمكننا على ضوء ذلك تسجيل النتائج الاتية:

لقد اجتهدت قيادة الثورة في استغلال اهمية الحدود الشرقية لإنجاح مهمة مرور الأسلحة، فكانت تمرر شحنات كبيرة بالتنسيق مع السلطات التونسية وتؤمن وصولها إلى جيش التحرير الوطني، وادخالها الى أرض الوطن، وبفضل هذه الجهود تقوى ساعد الثورة، ووقفت في وجه الترسانة العسكرية الفرنسية.

إن تمرير شحنات وكميات الأسلحة الكبيرة تم بطرق ووسائل مختلفة، حيث كانت قوافل التسليح والنشاطات العسكرية تخذ من تونس قاعدة خلفية، ويتم نقل السلاح برا قبل ان يتم اقفال الحدود بخط موريس وشال.

إن تسهيل النشاط العسكري وقلة السلاح ارتبط بطبيعة العلاقة مع حيش التحرير التونسي وسلطات تونس المستقلة، حيث وضع بورقيبة شروطا لتسهيل هذا النشاط أساسه احترام السيادة التونسية وتوحيد القيادة وتنظيم النشاط، ولم يكن ضبط ذلك سهلا على القيادة الجزائرية التي اختلفت نظرتها في التعامل مع السلطات التونسية.

الملاحق

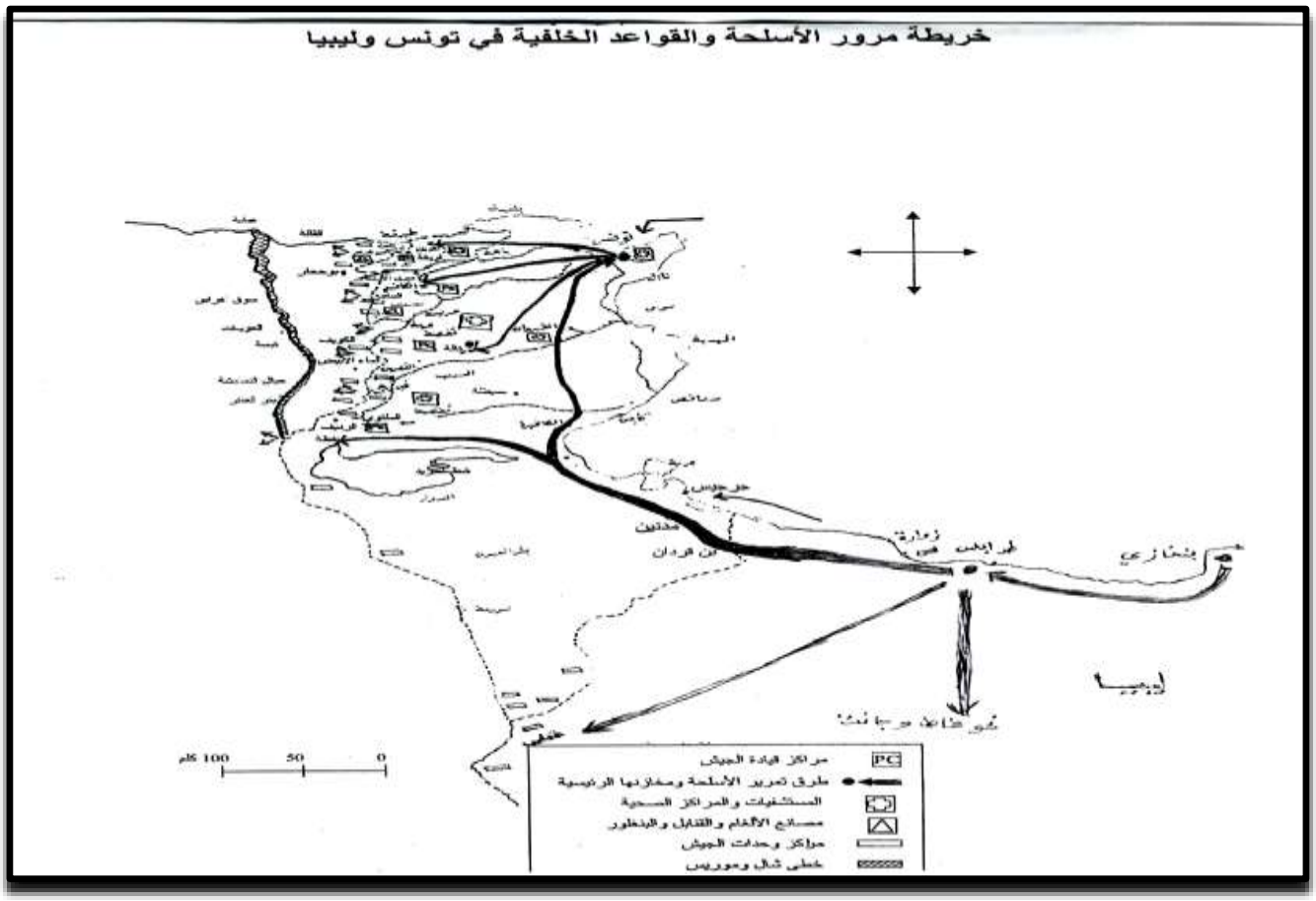

الهوامش:

1 ينظر عبد الحميد زوزو: "**مصادر تاريخ الثورة الجزائرية**"، مجلة الثقافة، العدد 110-111 (سبتمبر – ديسمبر 1995)، ص 22.

2 يراجع فتحي الديب: **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 139.

3 يراجع أحمد بن فليس: **العلاقات الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص 103.

4 يراجع بشأن هذا الاجتماع وقراراته. فتحي الديب: المرجع السابق، ص ص 173-174.

5 عبد الحميد عوادي: **القاعدة الشرقية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 80.

6 يراجع الجنيدي خليفة وآخرون: **حوار حول الثورة**، منشورات حزب جبهة التحرير الوطني، 1984، ج1، ص 282.

7 ينظر شهادة إبراهيم مزهودي بـ محمد عباس: **رواد الوطنية**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 301.

8 ينظر شهادة حامد روابحية بـ محمد عباس: المرجع السابق، ص 246 وما بعدها. وأحمد توفيق المدني: **حياة كفاح، مذكرات الجزء الثالث**، ط2، م. و. ك، الجزائر، 1988، ص 185.

9 يراجع أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 148.

10 المرجع نفسه، ص 186.

11 ينظر شهادة عمار بن عودة بـ محمد عباس: **ثوار...عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 94. ويحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات م وم، الجزائر 1996، ص 221.

12 ينظر محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية - دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 160، ويشير إلى أن السلطات التونسية أوقفت خلال هذه الفترة طالب العربي قائد وحدات واد سوف بحجة أن تصرفاته أثارت السكان التونسيين.

13 ينظر شهادة عمار بن عودة بـ محمد عباس: **ثوار...عظماء**، المرجع السابق، ص 95.

14 المرجع نفسه، ص 96

15 أورد فتحي الديب وثيقة محضر اجتماع قادة القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة، ينظر فتحي الديب: المرجع السابق، ص ص 673-674.

16 يراجع أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 336.

17 **عمر أو عمران (1919 – 1992):** ولد بمنطقة القبائل وناضل في حزب الشعب، حكم عليه بالإعدام إثر حوادث 8 ماي 145، عين مساعدا لكريم بلقاسم منذ اندلاع الثورة التحريرية ثم قائدا للولاية الرابعة في أوت 1956، أرسل في بداية سنة 1956 لتنظيم قاعدة تونس ونصب مكلفا بالتسليح والتموين من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ وبعدها كلف بتمثيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في لبنان وتركيا.

18 ينظر محمد حربي: المرجع السابق، ص 160.

19 ينظر شهادة العقيد أو عمران بـ محمد عباس: **ثوار ...عظماء**، المرجع السابق، ص 187.

20 يراجع بخصوص اتصالات الباهي الأدغم والرشيد إدريس مع المسؤولين الجزائريين بالقاهرة في جوان 1956.أحمد توفيق المدني:_المرجع السابق،_ص 166.

21 ينظر أحمد توفيق المدني: المرجع السابق،_ص ص 278-279.

22 تشير الباحثة الأمريكية جوان غليسي إلى أن الرواية التونسية بشأن نصوص الاتفاقية تتمحور على الشكل التالي:

- تحترم جبهة التحرير الوطني الجزائري سيادة تونس ولا تقوم بأية معارك أو اشتباكات على الأراضي التونسية.

- تقوم جبهة التحرير الوطني بإبلاغ الحرس الوطني التونسي الذي يعد القوافل اللازمة لنقل جميع الأسلحة بقصد تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية المرابطة في تونس.

وتؤكد الباحثة أن المسؤولين الجزائريين لم ينشروا شيئا عن هذه الاتفاقية، في حين تورد الباحثة النص الذي أورده بروبرغز حيث يذكر بنود الاتفاقية على الشكل التالي:

- يكون الحرس الوطني التونسي وحده مسؤولا عن نقل الأسلحة والمعدات على الأراضي التونسية إلى المناطق المعينة على الحدود.

- تتولى لجنة فرعية عن جبهة التحرير الوطني في تونس إعداد التعليمات اللازمة حول موضوع شحن الأسلحة وتسليمها.

- تعطى رخص خاصة لهؤلاء الذين يتولون إيصال المؤن والأسلحة إلى قوات جيش التحرير.

- يسمح للمحاربين الجزائريين بالتنقل بحرية في المناطق العسكرية على الحدود فقط.

ويتضح لنا أن البنود التي أوردها الكاتب الفرنسي بروبرغز في كتابه "الثوار الجزائريون" الصادر سنة 1959 تتفق في عدد من بنودها مع رواية المدني وإن لم تكن متطابقة معها لذا نعتمد رواية أحمد توفيق المدني باعتباره أحد المساهمين في صوغ الاتفاقية، يراجع جوان غليسي: **الجزائر الثائرة**، القاهرة، 1962، ص 215.

23 ينظر محمد حربي: المرجع السابق،_ص 160.

24 ينظر عبد الحميد عوادي: المرجع السابق، ص ص 52-56.

25 اعتبر قادة الأوراس أن محمود الشريف لا يمكن أن يكون ممثلا حقيقيا لولايتهم وأن هناك عناصر أولى منه من داخل الولاية ولهذا تمردوا عليه ورفضوا قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ وكانت هذه الأخيرة تسعى لتوحيد الجيش وإنشاء سلطة مركزية. ينظر عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 479.

26 توضح جوان غليسي أن ابن بلة بعث برسالة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ من السجن ضمنها عرضا لشحنات الأسلحة التي تم التعاقد عليها حتى وقت اعتقاله، وأن هناك نحو من ثمانية آلاف قطعة سلاح قد نقلت أو في طريق النقل إلى المجاهدين ولا تزال إما في ليبيا أو في تونس أو بالمغرب، ينظر جوان غليسي: المرجع السابق، ص 178.

27 يراجع نبيل بلاسي: **الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص . ص 186-187.

28 **الرائد قاسي:** ولد بسيدي عيش وناضل في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق مبكرا بصفوف الثورة، أصبح عضوا لمجلس الولاية الثالثة، رافق أوعمران إلى تونس وعين في سنة 1957 مسؤولا لجبهة التحرير الوطني بتونس إلى غاية 1960 ثم مسؤولا للبعثة الديبلوماسية بتونس إلى غاية 1961.

29 ANA: Carton N°18, Dossier N°1 N°1 " Rapport sur l'interview avec BOURGHIBA"

تقرير حرره قاسي بتونس في 18 سبتمبر 157 وأرسل إلى دباغين بالقاهرة، الارشيف الوطني الجزائري بئر خادم.

30 ينظر شهادة أوعمران بـ محمد عباس: **ثوار ...عظماء**، المرجع السابق، ص 187.

31 ينظر شهادة عمار بن عودة بـ محمد عباس: **ثوار ...عظماء**، المرجع السابق، ص 97.

32 GUENTARI MOHAMED : Op.cit. T2, P 715.

33 **علي المرزوقي:** مناضل تونسي ولد بقرية العوينة من معتمدية دوز سنة 1919 زاول دراسته بالكتاب وانتظم في سلك التعليم الزيتوني سنة 1935، سجن بدوز سنة 1944 بتهمة المشاركة في ثورة المرازيق، وعندما أطلق سراحه التحق بالعاصمة لمواصلة دراسته بالزيتونة ونضاله في الحزب الدستوري حيث أصبح نائبا عاما لجامعة الجنوب التونسي الدستورية سنة 1947 شارك في منظمات سرية لتموين المقاومة المسلحة بتونس سنة 1952 بعد الاستقلال عين معتمدا بتالة كما تقلد عدة مسؤوليات عليا بالحزب الدستوري.

34 GUENTARI Mohammed ; **Organisation politico - administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962**, OPU, ALGER, 1994,, T2, P 835 - 844

35 ينظر برقية الأركان العامة لقيادة الولاية الأولى الموجهة إلى المرزوقي، منشورة لدى قنطاري، المرجع السابق.

36 ينظر شهادة المجاهد العايب الدراجي، مجلة الباحث، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، عدد خاص حول التسليح (جويلية 1987)، ص19.

37 ينظر عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ج2، ص 65.

38 ابراهيم العسكري: **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 196.

39 ينظر جودي الأخضر بوالطمين: **لمحات من ثورة الجزائر**، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1987، ص 207.

40 يراجع يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص 225.

41 ينظر محمد حربي: المرجع السابق، ص 179.

42 ينظر بخصوص جنود جيش التحرير الوطني وخططه لمواجهة هذه الاستراتيجية الجديدة للاستعمار. محمد قنطاري: **سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية: الأسلاك الشائكة (سلسلة الملتقيات)**، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث. 54، الجزائر، 1998، ص 73 وما بعدها.

43 يراجع بخصوص الفيلق الشهيد ابراهيم العسكري: المرجع السابق،_ص ص 184-186.

44 يراجع جودي الأخضر بوالطمين: المرجع السابق، ص 208.

45 ينظر الجنيدي خليفة واخرون: المرجع السابق، ج 2، ص 514

46 محمد صديقي: **الطرق والوسائل السرية لتهريب الأسلحة**، دار الهدى، عين مليلة، ص ص 30-31.

47 لقد أكد لي العديد من المجاهدين ومنهم الضابطين علي فارس ومحمد الصغير بعلوج أن تونس كانت تأخذ هذه النسبة من السلاح كمقابل، واستوضحت منهما أنهما كانا مجرد سامعين، وأن المسألة أثيرت منذ سنة 1960 وكانت تلقى استياء المجاهدين. مقابلة شخصية مع الباحث بتبسة يوم 16 جويلية 2005.

48 ينظر عادل نويهض: **أيام كانت عربية**، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1990، ص 200.